الصورة: مركز شؤون المرأة-غزة

نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي:

أصوات تنبع من القوة: مساهمات المنظمات التي تقودها نساء في الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

يونيو/حزيران 2024

حقوق الطبع والنشر © هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2024. جميع الحقوق محفوظة.

منشور صادر عن المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية

المحتويات

موجز للنتائج الرئيسية لدراسة التقييم السريع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة 7

أثر الحرب على المنظمات الفلسطينية التي تقودها النساء 9

أثر الحرب على الموظفين والعاملين 9

الأضرار المادية التي تكبدتها مكاتب المنظمات 9

التأثير على عمل المنظمات والاستجابة للطوارئ 9

التمويل 9

الشراكات والتعاون 10

استجابة هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإنسانية بالشراكة مع المنظمات التي تقودها النساء 11

التوصيات 12

الصورة: مركز الأبحاث والاستشارات القانونية والحماية للمرأة-غزة

تسببت الحرب الكارثية على غزة بواحدة من أشد وأقسى الأزمات الإنسانية في العالم. وقد أثّرت بشكلٍ مباشر على أكثر من 2.2 مليون شخص، وأدت إلى قتل عدد غير مسبوق من المدنيين وموجة نزوح هائلة، فمنذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023، قُتل أكثر من 36,000 فلسطيني على يد القوات الإسرائيلية في غزة، بما في ذلك ما لا يقل عن 10,000 امرأة، وأُصيب قرابة 82,000 شخص.[1] كما أدى الهجوم الإسرائيلي على رفح إلى تشريد ما يقرب من 800,000 شخص منذ مايو/أيار 2024، وكثير منهم كان قد نزح عدة مرات منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. وبالتزامن مع ذلك كله، تدهورت الأوضاع في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، حيث قُتل 500 شخص وأصيب 5000 آخرين منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر.[2] ومع تزايد عدد الذين يُقتلون في هذه الحرب، تستمر الاحتياجات الإنسانية الشديدة في النمو بمعدل لم يسبق له مثيل، وذلك في سياق كان يشهد أصلاً احتياجات إنسانية ملحة قبل الحرب الحالية.

لا تزال الحرب على غزة، من بين أمور أخرى، حرباً على النساء. وعلى مدى الأشهر الثمانية الماضية من الحرب، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوثيق كيفية تدهور حياة النساء والفتيات في مختلف المجالات، حيث تم إصدار ثلاث نشرات حتى الآن، ركزت على الأمن الغذائي والمياه والمأوى والصحة والسلامة. وتركز هذه النشرة الرابعة على عمل المنظمات التي تقودها نساء.[3]

تتحكم الأشكال المتعددة لعدم المساواة بين الجنسين في كيفية حصول النساء والفتيات على الإمدادات والخدمات والموارد المنقذة للحياة، مما يضعهن في أوضاع غير مواتية، فالنساء والفتيات يأكلن أقل من البقية وهن آخر من يأكل، مما يزيد من مخاطر انعدام الأمن الغذائي. وتواجه الحوامل والمرضعات أعلى المخاطر الصحية وسوء التغذية بين سكان غزة.

وجدت بيانات هيئة الأمم المتحدة للمرأة التي تم جمعها في نيسان/إبريل 2024، أن أكثر من 8 نساء من كل 10 يعتمدن على المساعدات الغذائية كمصدر أساسي للغذاء، كما أفادت 7 من كل 10 نساء قابلتهن هيئة الأمم المتحدة للمرأة عن فقدان في الوزن خلال الثلاثين يوماً التي سبقت الاستطلاع، وأكثر من نصفهنّ يعانين من الدوخة في كثير من الأحيان. وعلاوةً على ذلك، ذكرت 83.5% منهنّ أن المساعدة التي تلقّينها لا تلبي احتياجاتهم الأسرية.[4]

وتواجه النساء بصفة عامة، والنساء اللواتي يُعلن أسرهن والمسنات والنساء ذوات الإعاقة بصفة خاصة، تهديدات خطيرة تتعلق بالأمن والحماية عند محاولة الوصول إلى أماكن توزيع الغذاء.[5] وفي الضفة الغربية، أدّت بعض عمليات التوغل والهدم المتكررة إلى خلق مخاطر ونقاط ضعف مرتبطة بالنوع الاجتماعي، حيث تواجه النساء اللاتي يُعلن أسرهنّ مخاطر متزايدة في مجال الحماية، وتُعيق القيود المفروضة على التنقل

1 تقديرات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، مايو 2024

2 لوحة معلومات قطاع الصحة Microsoft Power BI

3 **المنظمة المحلية التي تقودها النساء:** هي منظمة ذات تفويض و/أو مهمة إنسانية (1) تقودها أو توجهها النساء؛ أو(2) تتألف قيادتها بشكل أساسي من النساء، ويظهر ذلك من خلال شَغل 50 في المائة أو أكثر من المناصب القيادية العليا. التعريف مدرج في إرشادات اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن المشاركة وصنع القرار من قبل المنظمات التي تقودها نساء في العمل الإنساني. "المشاركة وصنع القرار من قبل المنظمات التي تقودها النساء في العمل الإنساني"

4 جمع البيانات الأولية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة مع 600 مشارك في جميع أنحاء غزة - 305 إناث - أبريل 2024

5 هيئة الأمم المتحدة للمرأة: نشرة النوع الاجتماعي: تأثير الأزمة القائم على النوع الاجتماعي في غزة.

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة

الحصول على الرعاية الصحية، مما يؤثر بشدة على النساء الحوامل والمرضعات والأشخاص المصابين بأمراضٍ مزمنة.[6]

وعلى الرغم من كل معاناتها وحرمانها، فإن المرأة الفلسطينية، والمنظمات التي تقودها، هي أيضا في صميم الاستجابة الإنسانية الحالية التي تسعى إلى تقديم المساعدة المنقذة للحياة لمن هم في أمس الحاجة إليها. وفي جميع أنحاء قطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية، تساهم المنظمات التي تقودها النساء الفلسطينيات في جهود التنسيق والاستجابة الإنسانية العاجلة بطرقٍ ملموسة وفاعلة، حيث يقدمون دعماً محورياً في مجالات المساعدة القانونية، والدعم النفسي والاجتماعي، والوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي، والحماية، والمأوى، وإعادة الإدماج، والمساعدات النقدية، وسبل العيش. وهم يقومون بذلك من خلال قاعدتهم الواسعة وتواصلهم على نطاق واسع مع المجتمعات المحلية، مما يمكنهم من الوصول إلى المجموعات الأكثر تهميشاً، بمن فيهم النساء ذوات الإعاقة.[7] كما تعمل هذه المنظمات على ضمان أن تسترشد استراتيجيات التخطيط والاستجابة الإنسانية بأصوات الفلسطينيين بمن فيهم النساء والفتيات، ومراعاة منظور النوع الاجتماعي.

أجرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في آذار/مارس 2024 دراسة سريعة لتقييم أثر الحرب على غزة على 25 منظمة تقودها النساء تعمل في قطاع غزة والضفة الغربية، ولدى هذه المنظمات التي شملتها الدراسة - منها 18 منظمة مقرها الرئيسي في غزة أو لها وجود هناك - شبكة قوية من موظفي الدعم يبلغ مجموعهم أكثر من 1500 شخص مع مستوى كبير من الانخراط المجتمعي. ويُعد فهم قدراتهم التشغيلية أمراً أساسياً للمجتمع الدولي لدعم الاستجابة الفعالة في الوقت المناسب في غزة.

6 المرجع نفسه

7 دور المنظمات التي تقودها النساء ومنظمات حقوق المرأة في العمل الإنساني في فلسطين: العوائق والفرص | منشورات | هيئة الأمم المتحدة للمرأة – مكتب فلسطين

نقاط البيانات الرئيسية

منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023

أثّرت الحرب بشكلٍ مباشر على أكثر من

مليون شخص 2.2

قُتل ما يزيد عن 36,000

فلسطينياً بمن فيهم ما لا يقل عن:

ما لا يقل عن 10,000 امرأة
في غزة فقط

كما أصيب قرابة 82,000
فلسطينياً آخرين

منذ بدء العمليات العسكرية
في رفح في مايو/أيار 2024،

نزح ما يقرب من **800,000 شخص،**

وكان الكثير منهم قد نزحوا سابقًا عدة مرات منذ
أكتوبر/تشرين الأول 2023..منذ أن بدأت الحرب.

نشرة حول قضايا النوع الاجتماعي:
أصوات تبعث من الهوة: مساهمات المنظمات التي تقودها نساء في الاستجابة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة

الصورة: الأونروا

موجز النتائج الرئيسية للتقييم السريع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

الصورة: مركز شؤون المرأة-غزة

تتمتع المنظمات التي تقودها النساء في فلسطين بالمرونة، حيث تواصل العمل في غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية بالرغم من التحديات التشغيلية المعقدّة والمخاطر الأمنية الهائلة التي تواجهها. وفي غزة، تواجه فرقها مخاطر تهدد سلامتهم الشخصية، مع العلم بأن معظمهم نزحوا أو فقدوا أحباء لهم، مما يزيد من ظروف التوتر والخوف التي يضطرون للعمل فيها. وفي الضفة الغربية، تعمل هذه المنظمات ضمن شبكة من المنظمات المجتمعية، وتتعاون فيما بينها بشكلٍ وثيق لضمان استجابة سريعة للاحتياجات الناشئة.

وقد تعرّضت 89٪ من المنظمات التي تقودها النساء، والتي شملتها الدراسة، لأضرار في مكاتبها في غزة، مما أضر بقدرتها وخدماتها التشغيلية على المدى المتوسط والبعيد. ومن بين هؤلاء أصيب 35٪ بأضرار كاملة في جميع مكاتبهم. ووفقاً للدراسة لا تزال 56٪ من هذه المنظمات تعمل بكامل طاقتها البشرية رغم الأضرار عبر اعتمادها على الشبكات التطوعية ، بينما تعمل 40٪ منها بقدرة جزئية – تواجه نقص شديد في الطواقم البشرية

وقامت معظم المنظمات (88 في المائة) في قطاع غزة والضفة الغربية بتوسيع أو تحويل أولوياتها نحو المساعدة المنقذة للحياة والإغاثة في حالات الطوارئ، وتكييف عملها وإعادة ضبطه بسرعة، مما أدى إلى استنفاد مواردها وقدراتها المحدودة. ومنذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، ركزت استجابات المنظمات التي تقودها النساء على توفير الخدمات الأساسية المنقذة للحياة مثل توزيع المواد غير الغذائية (تقوم بها 64 في المائة من المنظمات)، وتوزيع الطرود الغذائية (56 في المائة)، والمساعدة

نقاط البيانات الرئيسية

٪89

من مكاتب المنظمات التي تقودها النساء في غزة تعرضت لأضرار أدّت إلى تعريض قدرتها التشغيلية على المدى المتوسط والبعيد.

ومن بين هؤلاء أصيب

٪35

بأضرار كاملة في جميع مكاتبهم.

٪56

من هذه المنظمات تعمل بكامل طاقتها البشرية رغم الأضرار عبر اعتمادها على الشبكات التطوعية.

٪40

منها بقدرة جزئية –تواجه نقص شديد في الطواقم البشرية.

النقدية (48 في المائة)، والخدمات المتصلة بالحماية مثل خدمات الاستشارة متعددة القطاعات سواء وجهاً لوجه أو عن بعد بما في ذلك الدعم النفسي - الاجتماعي وإدارة الحالات والحقائب الصحية النسائية.

وقد أبلغت جميع المنظمات التي شملتها الدراسة عن مخاوف بشأن السلامة الجسدية لموظفيها، حيث قال 76٪ منهم أنهم قلقون "إلى حد كبير". كما يشعر 84٪ منهم بالقلق إزاء الصحة النفسية لموظفيهم وسلامتهم.

وبعد ثمانية أشهر من تصاعد الحرب، أبلغت 56٪ من المنظمات التي تقودها النساء وشملتها الدراسة عن انخفاض في التمويل منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، وأفادت 88٪ منها أنها تواجه تحديات تمويلية كبيرة تؤثر على قدرتها على تقديم الخدمات المنقذة للحياة لمن هنّ في أمس الحاجة إليها، وهذا بالرغم من المكانة والثقة واسعة النطاق التي تتمتع بها في المجتمع إضافة إلى ما تتمتع به من إمكانية وصول فريدة من نوعها خاصة إلى النساء والفتيات.

تؤدي المنظمات التي تقودها النساء دوراً هاماً في تلبية احتياجات وأولويات النساء والفتيات، استناداً إلى فهم عميق لأوجه الضعف المتداخلة والقدرات، فهي تعمل على نقل أصواتهنّ، وتسليط الضوء على وجهات نظرهنّ، وتعزيز مشاركتهنّ في مساحات وعمليات صنع القرار الرئيسية. وحتى هذه اللحظة، أعطت "أجندة الصفقة الكبرى للإنسانية" [8] الأولوية لتعزيز تأثير المنظمات التي تقودها النساء في صنع القرار فيما يتعلق بالاستجابة الإنسانية، وهي تظل قوة دافعة حاسمة في توفير التدخلات الأساسية لإنقاذ الأرواح بما في ذلك الخدمات المتعددة القطاعات التي تشتد الحاجة إليها خلال البداية المفاجئة للصراع وما بعده.

8 اتفاق بين المنظمات الإنسانية والجهات المانحة

أثر الحرب على المنظمات الفلسطينية التي تقودها النساء

أثر الحرب على الموظفين والعاملين

تظل السلامة الجسدية والصحة النفسية من الأولويات بالنسبة للمنظمات التي شملتها الدراسة وهي تشكل مصدر قلق لها أيضاً. ولغاية الآن، قتل في غزة 11 من موظفيها، وأصيب 32 بجروح جراء القصف الإسرائيلي. وأبلغت جميع المنظمات التي شملها الاستطلاع عن مخاوف بشأن السلامة الجسدية لموظفيها (76 في المائة إلى حد كبير). كما أعربت 84 في المائة منها عن قلقها بشأن الصحة النفسية لموظفيها وسلامتهم.

وعلى الرغم من البيئة الصعبة، تحتفظ المنظمات التي شملتها الدراسة بما مجموعه 1,575 موظفاً وموظفة في جميع أنحاء غزة والضفة الغربية، منهم 977 متطوعون. ومعظم هؤلاء الموظفين هم أنفسهم نازحون وفقدوا أقاربهم وأصدقائهم.

حتى الآن، قُتل في غزة 11 موظفاً وأصيب 32 آخرون، مما زاد من الضغط النفسي على الموظفين الباقين.

ووفقاً للمنظمات التي شملتها الدراسة في غزة والضفة الغربية، فإن 56 في المائة من هذه المنظمات تعمل بكامل طاقتها البشرية عبر اعتمادها على الشبكات التطوعية و40 في المائة بقدرة جزئية. وعندما سئلوا عن قدرتهم على دفع رواتب الموظفين، أفاد 64 في المائة بأنهم يستطيعون دفع رواتب الموظفين، وقال 32 في المائة إنهم غير قادرين على ذلك لعدة أسباب بما في ذلك عدم توفر السيولة النقدية وتقلّص التمويل.

الأضرار المادية التي تكبدتها مكاتب المنظمات

تعتمد العديد من المنظمات التي تقودها النساء على مكاتبها كمراكز تشغيلية لتقديم المساعدة والتنسيق مع مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة. وقد تعرضت 83 من المنظمات التي أُجريت عليها الدراسة والتي تتخذ من غزة مقراً لها لأضرار مادية جسيمة لحقت بمكاتبها بسبب القصف الشديد. وأشار 33 في المائة منهم إلى أن جميع مكاتبهم قد دمرت بالكامل.

التأثير على عمل المنظمات والاستجابة للطوارئ

أبلغت 60 في المائة من المنظمات التي شملتها الدراسة عن زيادة استجابتها التشغيلية عن طريق تبني أولويات جديدة أو توسيع نطاق استجابتها لحالات الطوارئ، في حين خفضت 36 في المائة منها استجابتها. وتضطلع هذه المنظمات بمجموعة واسعة من الأنشطة التي تندرج في مجالات الاستجابة: الخدمات المتصلة بالحماية (التي تقدمها 88 في المائة من المنظمات)، وتوزيع المواد غير الغذائية (64 في المائة)، وتوزيع الأغذية (56 في المائة)، والمساعدة النقدية (48 في المائة). وتشمل مجالات العمل الأخرى توثيق انتهاكات حقوق الإنسان ودعم النساء والفتيات ذوات الإعاقة، وإدارة المأوى، والتنسيق.

> "بينما تعتبر احتياجات النساء في الضفة الغربية في الأساس هائلة، أصبح عليهنّ بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر أن يتعاملن مع تحديات جديدة. وبأقصى وسعنا، استجبنا لبعض احتياجاتهنّ. ومع ذلك، فإن استجابة المجتمع الدولي لا تتطابق مع الاحتياجات الفعلية للنساء. وبينما تمكنا من تقديم الدعم النفسي والاجتماعي للنساء اللاتي فقدن أفراد أسرهنّ ومنازلهنّ وسبل عيشهنّ، أعربت النساء أيضًا عن حاجتهنّ إلى مساعدات نقدية غير مشروطة، عندما تُرك لهنّ المجال بتحديد أولويات احتياجاتهن بناءً على ظروفهن، حيث يعتبر هذا عاملاً مهماً للغاية لتعويضهنّ عما خسرنه."
>
> **أحد المنظمات التي تقودها نساء وتتخذ من الضفة الغربية مقراً لها.**

> "لقد تغيرت أولويات منظمتنا استجابةً للظروف الحالية؛ حيث نركّز الآن على الاستجابة الإنسانية الطارئة والخدمات الإغاثية مثل توفير الطرود الغذائية، وملابس الأطفال، والبطانيات الشتوية، والسلاّت الغذائية، والحقائب الصحية النسائية، والطرود الصحية، وإنشاء دورات مياه عامة للنازحين خارج مراكز الإيواء وفي التجمعات العشوائية."
>
> **أحد المنظمات المضمنة في الدراسة ومقرها غزة والضفة الغربية.**

ووفقاً لإحدى المنظمات في غزة، فإن غياب موارد الطاقة والوقود، إلى جانب الاضطرابات المستمرة في الاتصال بالإنترنت والظروف الإنسانية المتردية، يُعيق بشكل كبير عمل الجهات الفاعلة في الميدان. وتسهم هذه الظروف في عدم كفاية التنسيق بين أصحاب المصلحة، وعدم القدرة على الوصول إلى المحتاجين بمساعدة حيوية. ويزيد عدم القدرة على الوصول إلى المراكز والمكاتب التشغيلية بسبب المخاطر الأمنية من تعقيد عمل الموظفين وحركتهم.

التمويل

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، شهدت 56 في المائة من المنظمات التي شملتها الدراسة انخفاضاً في التمويل، وهو ما نسبته إلى قرارات المانحين بتعليق دفعات التمويل أو بإلغاء التزامات التمويل بالكامل. ووفقًا لهذه المنظمات، علق بعض المانحين

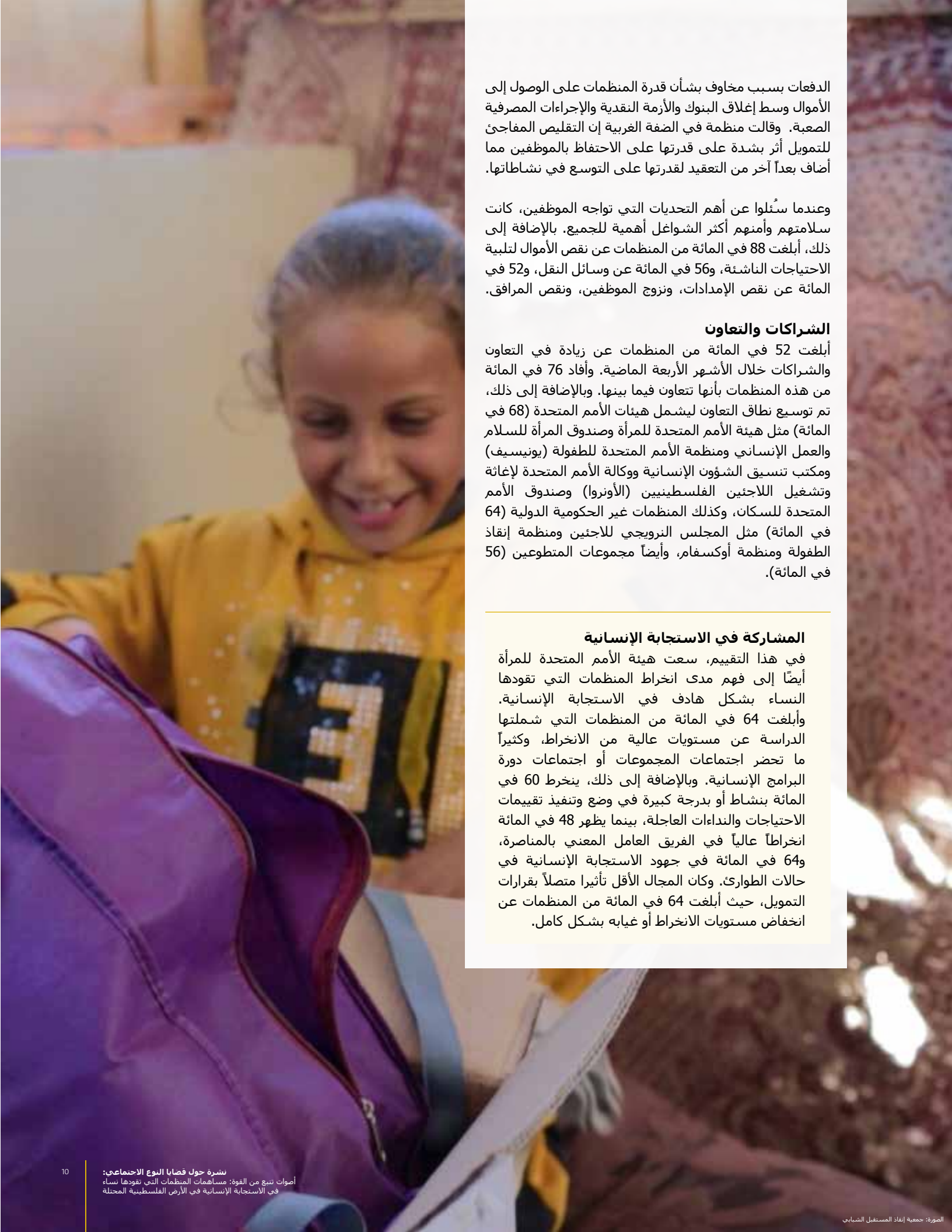

الدفعات بسبب مخاوف بشأن قدرة المنظمات على الوصول إلى الأموال وسط إغلاق البنوك والأزمة النقدية والإجراءات المصرفية الصعبة. وقالت منظمة في الضفة الغربية إن التقليص المفاجئ للتمويل أثر بشدة على قدرتها على الاحتفاظ بالموظفين مما أضاف بعداً آخر من التعقيد لقدرتها على التوسع في نشاطاتها.

وعندما سُئلوا عن أهم التحديات التي تواجه الموظفين، كانت سلامتهم وأمنهم أكثر الشواغل أهمية للجميع. بالإضافة إلى ذلك، أبلغت 88 في المائة من المنظمات عن نقص الأموال لتلبية الاحتياجات الناشئة، و56 في المائة عن وسائل النقل، و52 في المائة عن نقص الإمدادات، ونزوح الموظفين، ونقص المرافق.

الشراكات والتعاون

أبلغت 52 في المائة من المنظمات عن زيادة في التعاون والشراكات خلال الأشهر الأربعة الماضية. وأفاد 76 في المائة من هذه المنظمات بأنها تتعاون فيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، تم توسيع نطاق التعاون ليشمل هيئات الأمم المتحدة (68 في المائة) مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وكذلك المنظمات غير الحكومية الدولية (64 في المائة) مثل المجلس النرويجي للاجئين ومنظمة إنقاذ الطفولة ومنظمة أوكسفام، وأيضاً مجموعات المتطوعين (56 في المائة).

المشاركة في الاستجابة الإنسانية

في هذا التقييم، سعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضًا إلى فهم مدى انخراط المنظمات التي تقودها النساء بشكل هادف في الاستجابة الإنسانية. وأبلغت 64 في المائة من المنظمات التي شملتها الدراسة عن مستويات عالية من الانخراط، وكثيراً ما تحضر اجتماعات المجموعات أو اجتماعات دورة البرامج الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، ينخرط 60 في المائة بنشاط أو بدرجة كبيرة في وضع وتنفيذ تقييمات الاحتياجات والنداءات العاجلة، بينما يظهر 48 في المائة انخراطاً عالياً في الفريق العامل المعني بالمناصرة، و64 في المائة في جهود الاستجابة الإنسانية في حالات الطوارئ. وكان المجال الأقل تأثيرا متصلاً بقرارات التمويل، حيث أبلغت 64 في المائة من المنظمات عن انخفاض مستويات الانخراط أو غيابه بشكل كامل.

الصورة: جمعية إنقاذ المستقبل الشبابي

الاستجابة الإنسانية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع المنظمات التي تقودها النساء

الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة

منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالشراكة مع المنظمات التي تقودها النساء من الوصول وتقديم المساعدة الطارئة لأكثر من 36,000 شخص معظمهم من النساء والفتيات في غزة والضفة الغربية. وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشركاؤها بتوزيع حقائب الطوارئ على 17,372 امرأة وطفل شمل بعضها أجهزة مساعدة وأدوية وملابس وطعام. كما دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة شركاءها في تقديم الاستشارة النفسية والاجتماعية عبر العيادات المتنقلة، حيث تمكنت من الوصول إلى 16,915 امرأة وفتاة في غزة والضفة الغربية. كما تم توزيع حوالي 2,300 طرد من الملابس الشتوية على النساء والفتيات النازحات في رفح وخان يونس في قطاع غزة من خلال هذه المنظمات.

بالإضافة إلى ذلك، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعزيز القدرات المؤسسية للمنظمات التي تقودها النساء من خلال التمويلات الصغيرة، وعملت على تعزيز قيادتها في العمل الإنساني. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع المنظمات التي تقودها النساء، إيصال أصوات النساء المتضررات من الحرب على غزة والتصعيد في الضفة الغربية وتوثيق قصصهن والدعوة إلى مشاركتهن في العمل الإنساني وجهود الإغاثة والتعافي.

التوصيات

المنظمات التي تقودها النساء كأطراف مستجيبة للطوارئ

- تمويل المنظمات التي تقودها النساء وتوظيفها بشكلٍ فعّال لتوزيع المساعدات في غزة، للمساهمة في ضمان الوصول إلى الأشخاص الذين يصعب الوصول إليهم لا سيما النساء والفتيات.

- توفير التمويل المؤسسي للمنظمات التي تقودها النساء في غزة لتمكينها من استعادة قدراتها التشغيلية وخدماتها، وينبغي أن يشمل ذلك مساعدتها في تغطية تكاليف إيجار مكاتبها، ودعم إصلاح الأضرار، ودعم تأثيث مكاتبها وتجهيزها. كما ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً تقديم الدعم النفسي والاجتماعي لفرقها بما في ذلك العلاج من الصدمات.

- إعطاء الأولوية للتمويل المرن للمنظمات التي تقودها النساء في غزة والضفة الغربية مع الاعتراف بدورها الجوهري في تقديم الخدمات والدعم المنقذ للحياة، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات طلبات التمويل مع الأخذ في عين الاعتبار التحديات والفجوات في القدرات التي تواجهها هذه المنظمات، خاصةً الصغيرة والمتوسطة منها، في ظل الأزمة الحالية المتصاعدة.

- المساعدة في إعلاء صوت المنظمات التي تقودها النساء ورفع مستوى الوعي بعملها والقضايا التي تتصدى لها.

- الدعوة لزيادة وصول المساعدات الإنسانية إلى المنظمات التي تقودها النساء للتغلب على قيود الحركة في الضفة الغربية لتتمكن من توسيع نطاق استجابتها وتنويع تغطيتها الجغرافية وتجنّب مخاطر السلامة التي تواجهها عملياتها وفرقها المتنقلة.

مشاركة المنظمات التي تقودها النساء في تنسيق العمل الإنساني

- إتاحة إمكانية الوصول والمساحة للمنظمات التي تقودها النساء للمشاركة في هياكل تنسيق الشؤون الإنسانية بما في ذلك من خلال المجموعات والآليات المشتركة بين المجموعات ولا سيما فيما يتعلق بالمجموعات والقضايا التي تكون فيها أكثر غياباً (مثل تحسين سبل العيش، وفي مجالات التوزيع النقدي والأمن الغذائي وتوزيع الأصناف غير الغذائية)، وضمان انخراطها النشط في تقييم الاحتياجات الإنسانية وجهود التخطيط.

- تشجيع انخراط المنظمات التي تقودها النساء في لجان استعراض التمويل والفرق الاستشارية الاستراتيجية مثل المجلس الاستشاري لصندوق التمويل الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، ولجان فحص مشاريع خطة الاستجابة الإنسانية التي ستمكنهم من توجيه المناقشات المتعلقة بأولويات التمويل وتخصيص الموارد ومعايير الاختيار والأولويات الاستراتيجية لتتماشى مع أولويات واحتياجات وحقوق النساء والفتيات المتأثرات بالأزمات.

مشاركة المنظمات التي تقودها النساء في جهود الإغاثة والتعافي المبكر

- ضمان تمثيل المنظمات التي تقودها النساء ومشاركتها في لجان الطوارئ التي تنشئها المجالس المحلية، والبلديات، والجهات الإنسانية الفاعلة لضمان إبراز احتياجات النساء وأولوياتهنّ وتلبيتها بشكلٍ مُرضٍ.

- مع بدء جهود إعادة الإعمار والتعافي المبكر، ينبغي تهيئة مجالات لانخراط المرأة في عمليات صنع القرار، وضمان استفادتها من فرص الإغاثة والتعافي الاقتصادي والمشاركة في صنع القرار على الصعيد المحلي.